



الإخوة أعضاء المجلس الوطني
الإخوة أعضاء المكاتب الجهوية والجامعية والإقليمية
الإخوة أعضاء مكاتب فروع النقابة الوطنية للتعليم

الموضوع: مذكرة توضيحية حول نتائج الحوار الاجتماعي والموقف النقابي.
رقم الإرسال: 11/106.

تحية أخوية،

وبعد، أعلنت الحكومة يوم الجمعة 22 ابريل 2011 في اجتماع مع النقابات عن جوابها عن المطالب النقابية. وقد كان الرد مخيبا للأمال التي عقدتها النقابات حيث بقيت الحكومة جامدة على مقترحها الذي قدمته سابقا بل سجل تراجعاً في بعض النقاط، ويتضح ذلك مما يلي:
اقترحت الحكومة :

- زيادة 600 درهم للمأجورين في السلايم 5 - 9 .
- زيادة 400 درهم للمأجورين في السلايم 10 فما فوق.
- 1. وهنا يلاحظ أن العرض الحكومي بقي في حدود 500 درهم المعلن سابقا بل إن الحكومة سوف توفر بمبالغ مالية إذا علمنا أن 51% من الموظفين هم في السلم 10 وما فوق.
- 2. رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1 000 درهم في القطاع العام و800 درهم في القطاع الخاص، وهو نفس العرض الذي قدمته الحكومة منذ بداية الحوار.
- 3. رفع حصيص الترقية إلى 33% في سنة 2013، بدل سنة 2012 الذي سبق للحكومة أن التزمت به وهو ما يشكل تراجعاً في العرض الحالي.
- 4. إحداث درجة جديدة للفئات ذات المسار المهني المحدود حسب الوزارة الأولى وتحديد سنوات الانتظار بالنسبة للمرشحين للترقية بالاختيار في 05 سنوات.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تحاول إفراغ المطلب النقابي بفتح درجة جديدة لجميع الفئات من محتواه إذ لن يتمكن الموظفون من الاستفادة عمليا من هذه الدرجة المحدثة لأن شرط خمس سنوات انتظار يقف عائقاً أمامهم.
- 5. اشترطت الحكومة قبول النقابات برفع سن التقاعد إلى 62 سنة إجبارياً.
- 6. تجاهلت مطلب الترقية الاستثنائية ومطلب إصلاح منظومة الترقى وضحت بالتوازنات الاجتماعية لفائدة التوازنات المالية، وهو أمر لن يساهم في خلق جو من الاستقرار في القطاع.
- 7. وعلى مستوى وزارة التربية الوطنية فمناذ إضراب 29 و30 مارس 2011 لم تستدع الوزارة النقابات إلى أي حوار قصد إعلان الحلول الفعلية للمطالب التي كانت مطروحة عليها، ونذكر منها:
ملف الترقية ب6/15، ملف المجازين، ملف التخطيط والتوجيه، ملف الإدارة التربوية، ملف الدكاترة، ملف الأعوان، تسريع وثيرة ترقية المحللين، اعتماد الترقية بواسطة الشهادة الجامعية، ملف المبرزين، ملف حاملي شهادات تقني، ملف المقتصدين والممومنين، وملف المفتقدين والعرضيين المدمجين أفواج 2002-2005 و2007... إلى آخر النقاط الواردة في الملف المطلي.
- واكتفت باستبدال الحوار الاجتماعي القطاعي باجتماعات للجان الموضوعاتية.
- لذا وأمام هذا الوضع المقلق يتضح أنه لا مجال لمزيد من الانتظار خاصة، وأن فئات تعليمية لم تتوقف عن المطالبة بحل مشاكلها وإنصافها. لهذه الأسباب قررت منظمنا خوض إضرابات احتجاجية مع الجامعة الوطنية لموظفي التعليم أيام 27 و 28 ابريل الحالي و 11 و 12 ماي المقبل ردا على الموقف الحكومي، ومن أجل دفع هذه الأخيرة إلى التعامل الجاد مع المطالب النقابية العادلة والمشروعة.
- مع أصدق التحيات.

الكاتب العام عبد العزيز إوي